

الأضداد

للاستاذ الدكتور منصور فهمي كاتب سر المجمع

١ — المصادر — ٢ — تعريف الأضداد واختلاف الآراء في وقوعها في اللغة العربية — ٣ — تقدير هذه الآراء — ٤ — الأصل الطبيعي للأضداد ونشأتها : آراء علماء العرب وآراء المستشرقين — ٥ — مصير الأضداد .

١ — مصادر البحث

ألف كثير من أئمة اللغة في الأضداد . وقد ذكر جلال الدين السيوطي منهم في كتابه "المزهر في علوم اللغة" قطربا ، والتوّزي ، وأبا بكر بن الأنباري ، وأبا البركات بن الأنباري ، وابن الدهان ، والصغاني ، وذكر أن لابن درستويه (١) تأليفا في ذلك (٢) .

ويذكر بروكلمان Brockelmann في المجلد الأول من كتابه Geschichte der Arab: Litteratur كتبا تتعلق بهذا الموضوع نفسه ففي (ص ١٠٣) يذكر كتاب الأضداد لقطرب (مخطوطات ، مكتبة برلين ، رقم ٧٠٩١ من فهرس أهلوارت Ahlwardt وفي (ص ١٠٥) كتاب الأضداد للأصمعي (مخطوطات ، فيينا ، فهرس فلوجل Kat. Hof-Bibl. Wien رقم ٦/٣٥٥)

(١) ضبط في ابن خلكان بضم الدال والراء والتاء وسكون الواو عن السمعاني ، كما ضبط بفتح الدال والراء والواو عن ابن ماكولا .

(٢) السيوطي في المزهر ، طبعة الرافعي ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

وفي (ص ١١٧) الأضداد لابن السكيت (نفس الفهرس المتقدم والرقم)
وفي (ص ٣٦١) الأضداد للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (برلين ، رقم ٧٠٩٢
من فهرس أهلوارت) وفي (ص ٥١٤) ذكر بروكلمان ما ذكره المبرد لعبد الله بن محمد
ابن هارون التوزي .

وقد ورد في بعض كتب اللغة المطبوعة فصول في الأضداد ، نذكر من
أهمها المخصص لابن سيده ، والمزهر للسيوطي ، وفقه اللغة للثعالبي . كما ورد
في كتب الفقه والأصول أبواب عن المشترك ، وما يتصل به من الأضداد .
الا أن أنفس ما وصل إلينا من تصانيف العرب في هذا الموضوع : كتاب الأضداد
لأبي بكر بن الأنباري .

ونجد لبعض علماء العرب المحدثين بحثا في هذا الموضوع ، من أهمها
ما أثبتته الشيخ محمد الحضري بك في كتاب "الأصول" عن المشترك ، وما ألقاه
العلامة المحقق السيد محمد طاهر بن عاشور شيخ الإسلام المالكي بالديار التونسية ،
في مؤتمر اللغة والآداب العربية ، الذي انعقد في تونس عام ١٣٥٠ هـ (١)

أما أشهر من كتب في هذا الموضوع من المستشرقين ، فهم العلامة الألماني
(ت . م . رد سلوب) Th.M. Redslob إذ ألف رسالة نشرها عام ١٨٧٣
في جوتنجن بعنوان :

(Die arabischen Wörter mit en tgegengesetzten Bedeutungen)

(١) نشرت محاضراته في مجلة الهداية الإسلامية ، التي تصدر في القاهرة (أنظر المجلد السادس

والعلامة فردريك جيزه F. Giese الذي كتب بحثا في الأضداد ، جمع فيه ما ورد من ألفاظ الأضداد في الشعر الجاهلي ، وعنوانه :

(Untersuchungen über die Addâd auf Grund von Stellen in Altarabischen Dichtern)

ونشره في برلين عام ١٨٩٤ ، ومنهم كذلك العلامة "ج" فيل G. Weil الذي كتب فصلا جامعا في دائرة المعارف الإسلامية (انظر مادة أضداد Addâd) .

وكتب آخرون فصولا تتصل بهذا الموضوع منهم (لجست Leguest) الذي نشر في باريس عام ١٨٥٨ بحثا بعنوان : (Etude sur les formations des racines semitiques

وهناك مناقشات تتصل بالأضداد ظهرت في مجلة Journ. Roy. As. Soc. عام ١٨٩٥ ؛ ص ٢٢٣ وما بعدها ، وفي مجلة Asiatic Quarterly Rev. المجموعة الجديدة ، ج ٩ ، ١٨٩٥ ، ص ٢٤٢

ويمكن الانتفاع في الجملة بما كتبه علماء الأفرنج في طبائع الشعوب المتأخرة ، ونخص بالذكر كتب العلامة الفرنسي ليفي بول الأستاذ بجامعة باريس ، وكذلك كتب علم النفس المطولة ، إذ تتعرض بعض فصولها لما يفيد في هذا الموضوع . هذه أهم المصادر التي أتيج لنا ذكرها لمن يريد معالجة موضوع الأضداد .

٢ — تعريف الأضداد

واختلاف الآراء في وقوعها في اللغة العربية

الأضداد اصطلاح أطلقه فقهاء اللغة العربية على الألفاظ التي يدل كل منها على معنيين متقابلين "متضادين" . وقد جرى العلماء على التعبير بصيغة الجمع في أكثر الأحيان ، فهم يقولون عادة حرف كذا "من الأضداد" على أنهم

استعملوا كذلك صيغة المفرد ، فقالوا مثلا : ” البسل : الحرام والحلال ، ضد “ (١) وكلمة ” ضد “ نفسها — على ما ورد في الكتب — من الأضداد : لأن معناها المثل والمخالف (٢) ، قال ابن الأنباري : ” وهذا عندي قول شاذ لا يعول عليه “ (٣) ، فاذا لم يصح قول ابن الأنباري — وهو صحيح فيما نعتقد — فيجب أن نأخذ هنا لفظ ” الضد “ بالمعنى الذى يفيد المخالفة ؛ لأن الاصطلاح العلمى إنما ينصرف لهذا المعنى وحده .

والأضداد نوع من ” المشترك “ واللفظ المشترك هو الذى يشترك فيه معنيان أو أكثر ، كالعين مثلا ، فهو يطلق على الباصرة ، وعلى الجاسوس ، وعلى نبع الماء . قال إلكيا : ” المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين ، فما يقع على الضدين كالجون والجلل ، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين “ (٤)

ويجعل المبرد الأضداد نوعا من المشترك حين يقول فى كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه) : ” من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فكقولك وجدت شيئا : إذا أردت وجدان الضالة ، ووجدت على الرجل : من الموجدة ، ووجدت زيدا كريما : أى علمت وهذا الضرب كثير جدا ؛ ومنه ما يقع على شئيين متضادين كقولهم (جال) : للكبير والصغير . . . و (الجون) : للأسود والأبيض . . . و (الرجاء) : للرجبة والخوف . وهو أيضا كثير “ (٥)

(١) الفيروز ابادى فى القاموس ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ ، مادة بسل .

(٢) ابن الأنبارى فى الأضداد ، ص ١٦

(٣) المصدر المتقدم ، ص ١٦ س ١٨

(٤) السيوطى فى الزهر ، ج ١ ص ٢٢٨ طبعة الرافعى .

(٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٢٩

نخلص من هذا بأن الكلام على المشترك يشمل الكلام على الأضداد . وقد اختلف علماء اللغة في وقوع المشترك في لغة العرب ، فذهب قوم إلى وقوعه كأنه في مألوف القوازين اللغوية ، وذلك لأن المعاني عندهم غير متناهية ، والألفاظ متناهية ، فإذا وزع لزم الاشتراك . وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب ، قال : "لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك ، وهو أيضا مشترك بين الحال والاستقبال ، والأسماء كثير فيها الاشتراك ، فإذا ضممنها إلى قسمي الحروف والأفعال ، كان الاشتراك أغلب" (١)

ويثبت ابن فارس وقوع الأضداد في اللغة العربية حين يقول : "من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد ، نحو الجون للأسود ، والجون للأبيض" (٢)

ويثبتها كذلك ابن سيده عند ما يناقش شيخا له أنكرها ، فيقول : "هل يجوز عندك أن تجيء لفظتان في اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين ؟ (يشير إلى المشترك) فلا يخلو في ذلك أن يجوز أو يمنع ، فان منعه ورده ، صار إلى رد ما يعلم وجوده وقبول العلماء له ، ومنع ما ثبت جوازه وشبهت عليه الألفاظ ، فانها أكثر من أن تحصى وتحصر ، نحو (وجدت) الذي يراد به العلم ، والوجدان ، والغضب ، "وجالست" الذي هو خلاف قمت ، "وجلست" الذي هو بمعنى أتيت نجسدا (ونجد يقال لها جلس) . فاذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا ، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه . وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها الشيء وضده ، إذ الضد ضرب من الخلاف وإن لم يكن كل خلاف ضدا" (٣)

(١) السيوطي في المزهج ج ١ ، ص ٢١٧

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٢٨

(٣) ابن سيده : المخصص ، ج ١٣ ، ص ٢٥٩

ومن الأئمة الذين أثبتوا الأضداد بإثباتهم المشترك غير من ذكرنا طرفا من آرائه : ابن الأعرابي وأبو عبيد وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري والخليل بن أحمد وسيبويه وابن الأنباري وابن دريد^(١) والسيوطي . والمؤلفات التي بقيت لبعض هؤلاء العلماء تدلنا على أنهم جمعوا من الأضداد عددا كبيرا ، فقد أحصى كل من السيوطي وابن سيده من الأضداد ما نيف على المئة ، وأحصى ابن الأنباري ما زاد على الأربع مئة .

وكما أننا نجد من أثبت الأضداد وبلغها إلى هذا العدد الكبير، نجد من الأئمة من أنكر وجودها ، وأبطلها إبطالا تاما . وأظهر هؤلاء ابن درستويه^(٢) ، فقد ذهب إلى جحد الأضداد جميعها ، وكتب في ذلك تأليفا خاصا أسماه "إبطال الأضداد" ، وإنا لنأسف لضياح ذلك المؤلف ، ولعدم وقوفنا على الطريقة التي سلكها هذا العالم اللغوي الكبير في نقض الأضداد وإبطالها .

وروى ابن سيده الأندلسي أن أحد شيوخه كان كذلك "ينكر الأضداد التي حكاه أهل اللغة ، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده"^(٣)

٣ — تقدير هذه الآراء

ويخيل إلينا أن الفريقين أسرفا فجا ذهبوا إليه من المبالغة في إثبات الأضداد أو في إنكارها إنكارا تاما . فأمم الذين أبطلوا الأضداد ، فعندنا أنهم غلوا فيما ذهبوا إليه ، لوجود بعض ألفاظ تشهد على التضاد ، فيما بين أيدينا من كتب اللغة ، حتى إن ابن درستويه نفسه — وهو من المنكرين — قرر وجود النادر من تلك الألفاظ ، واعتذر عن ذلك بقوله : "اللغة موضوعة للإبانة ، والمشارك تسمية ،

(١) ابن عاشور : الألفاظ المشتركة ، مجلة الهداية الإسلامية ، المجلد السادس ج ٦ ص ٣٠٣

(٢) السيوطي : الزهر ، ج ١ ، ص ١٩١ ، س ١٦

(٣) ابن سيده : المخصص ، ج ١٣ ، ص ٢٥٩ ، س ٨

ولكن قد جاء منه النادر لعل ، فيتوهم من لا يعرف العِلل أن اللفظ وضع لمعنيين ، والسماع في ذلك صحيح عن العرب ، وإنما يجئ ذلك من لغتين ، أو لحذف واختصار وقع في الكلام ، حتى اشتبه اللفظان ، وخفى ذلك على السامع ، فتأول فيه الخطأ (١) .

وأما الذين أثبتوا الأضداد وبالغوا في عددها على نحو ما بينا ، فقد أنحرفوا عن جادة الصواب . ذلك لأن هناك كثيرا جدا من الألفاظ حُشرت محشرا بين الأضداد ، بعد أن زيد في معناها زيادة لم تكن في أصل الوضع إن كان اللفظ مشتقا ، ولا استعماله المألوف المأخوذ به إن كان غير مشتق ، أو لغير ذلك من الأسباب . ومن الممكن — على رأى المستشرق (رد سلوب Redslub) — إسقاط كثير من الألفاظ التي حشرها أوائلك العلماء في زمرة الأضداد ، فهو يرى :

(١) أن ما ذكر من الأضداد يعوز أكثره الشواهد القوية .

(٢) أنه لا يجوز الاعتماد في إثبات التضاد على موضع اللفظ من الكلم دون الاعتماد على الأصل اللغوي لهذا اللفظ ، ومثال ذلك : قول العرب « لم أضرب عبد الله ، ولم يضربني زيد » ، يحتمل معنيين متضادين : أحدهما أن يكون ضربى عبد الله مجحودا ، وكذلك ضرب زيد إياى ، يراد به ما كان ذا وما كان ذا . والوجه الآخر أن يكون الفعل الأول والثانى صحيحين مثبتين ، والتقدير لم أضرب عبد الله حتى ضربنى زيد ، فوقع ضربى لعبد الله لما وقع بى ضرب زيد (٢) .

(١) ابن عاشور : الألفاظ المشتركة ، مجلة الهداية الإسلامية ، المجلد السادس ، ج ٦ ص

٣٠٤ .

(٢) السيوطى فى المزهرة ج ١ ، ص ٢١٧ .

(٣) يرى (رد سلوب) أن يخرج الحروف من الأضداد ، وأن يخرج كذلك الصيغ الفعلية المختلفة للفعل الواحد ، إذا دلت كل صيغة منها على زمانين مختلفين مثل ” كان ” التي تدل على الماضي ، وكذلك على المستقبل ، كما في قول الشاعر :

فأدركت من قد كان قبلي ولم أدع لمن كان بعدى في القصائد مصنعا

وأن يخرج كذلك أسماء الأعلام مثل إسحق ويعقوب وأيوب التي أعتبرها علماء اللغة من الأضداد ، لوجود معان أخرى لها .

(٤) ويخرج عددا كبيرا من الألفاظ التي تضاف الى الأضداد لاشتراك الحالية والمحلية فيها ، مثل ” كأس ” التي تدل على الإناء المعروف وعلى ما يملؤه .

وكذلك يخرج كل الصيغ التي على وزن فاعل وتدل أحيانا على المفعول مثل آمن وراض وواق ، وأيضا ما يدل على المفعول والفاعل مثل أمين .

وكذلك الأفعال التي تشعر بصيغتها المجردة بمعنى من معاني التعدية ، مثل زال التي تكون بمعنى ذهب وأذهب .

(٥) ويخرج كذلك من الأضداد ألفاظ التهم والاستهزاء مثل ” يا عاقل ” التي تقال للعتوه ، وأيضا ألفاظ التفاؤل مثل ” ياسالم ” التي تقال تفاؤلا للرياض .

(٦) ويقول (رد سلوب) إن أبلغ ما وصل إليه التكلف في استنباط الأضداد ذهاب بعض العلماء إلى أن (التاعة) مثلا — وهي ما جرى من الماء وما ارتفع من الوادى — من الأضداد ، ومعتمد ذلك أن الماء يجرى من عل ، وأن المرتفع من الوادى يصعد من أسفل إلى أعلى . ومثل هذا يمكن أن يقال في بعض الأفعال مثل حلق ماء الركبة : إذا تسفل ونزل ، وحلق الطائر : إذا علا .

ذلك مجمل آراء (رد سلوب) التي دعت إلى إخراج عدد كبير جدا من الألفاظ المحمولة على التضاد حملا ، وقد يصح أن نضيف إليها :

١ - أن بعض علماء اللغة والنحو تساهل في تكثير معانى اللفظ الواحد ، بحسب اختلاف مؤدى المعنى باختلاف المواقع مثل " فوق " . قال فى أدب الكاتب : (" فوق " تكون بمعنى دون ، وذلك كقوله تعالى : " إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها " . أى فما دونها ، مع ظهور أن معنى (الدون) هنا نشأ من كون الفوقية على البعوضة لا تعقل إلا فى تفاوت فى الحقارة) .

والحق أن (فوق) هذه لا تدل إلا على معنى (فوق) لولا أن بعض المفسرين أراد أن يتأول تأولا ، فيخرجها لمناسبة ورودها فى الآية الكريمة إلى معنى "دون" وعندنا أنه إذا ظلت على معناها المعروف فإن تفسير الآية يظل مستقيما ، والمعنى : ما يفوق الذبابة حقارة . ومثل هذا قوله تعالى : (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) : فسروا (وراء) بمعنى أمام ، ولو فسرت وراء بمعناها الأصلية كان معنى الآية : كان من خلفهم ملك يتعقب أصحاب السفن فيغتصب سفنهم .

٢ - ويصح أن نخرج من الأضداد كذلك ما حرص على ذكره بعض علماء اللغة كابن الأنبارى وغيره ، من غير أن يدققوا فى تطوراته الصرفية : فقد يأتى بعض المشتركات وبعض الأضداد من عوارض تصريفية بحتة ، وذلك بأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان فى صيغة صرفية واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس فى معنى هذه الصيغة المشتركة ، يؤدى الى إضافتها إلى باب الأضداد ، وهو غير صحيح .

من أمثلة ذلك لفظ (فُلُك) الذى يستعمل للفرد والجمع ، معا ، بضم اللام للفرد ، وسكونها للجمع ، ثم إن العرب يتبعون حركة العين لحركة اللام ، وقد يخففون العين بالسكون فيهما ، فاستويا عند الاستعمال فى التقادير كلها .

ومنها لفظة "مرتد" التى تقال للذى يرتد الشئ ... وللشئ يُرتد ، ومثل هذا اللفظ يجب أن يخرج من عداد الأضداد : لاختلاف الأصل الذى اشتق منه ، قال ابن الأنبارى : " إذا كان للفاعل فاصله مُرتدِد ، فاستثقلوا الجمع بين حرفين

متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الدال الأولى ، وادغموها في التي بعدها ،
وإذا كان للفعول فأصله (مُرْتَدَّد) ففعلوا مثل ما فعلوا في الباب الأول ، واستوى
اللفظان من أجل الإدغام (١) .

ومن هذا القبيل لفظ "المزاد" (٢) وغيرها ، من نحو مختار وممتار ومشتار
ومبتاع ومصطاد .

٣ - هناك من الألفاظ ما نقل عن معناه الأصلي إلى معنى آخر مجازي .
لضرورة البلاغة أو التأدب أو غير ذلك ، فاعتبروها لذلك من الأضداد ، وهي ليست
منها ، كما في قوله تعالى "نسوا الله فأنسيهم" . يقول المفسرون : إن معناه ليس أن
الله تعالى غفل عنهم سهوا وهو المعنى الأصلي للنسيان ، وإنما تركهم عامدا ،
لأن الله لا يجوز عليه السهو .

٤ - إذا أنعمنا النظر فيما أوردوه من ألفاظ الأضداد ، فإننا نجد كثيرا منها
من المشترك ، وليس من الأضداد ، وهذه - كما تبيننا من قبل - نوع من المشترك
أخص منه . ومثلها : المعصر والحزور والروح والقلب ، وأفاد يفيد ، وزنا ،
ونسئل ... الخ .

فاذا نحن حذفنا من قائمة الأضداد التي ذكرها ابن الأنباري وأضراجه - ممن بالغوا
في إثبات التضاد - ما يمكن أن يحذف في ضوء هذه الملاحظات التي روينا بعضها
عن المستشرق رد سلوب ، فربما لا يبقى من ألفاظ الأضداد إلا نحو العشرين لفظا
يصح أن تكون قد نشأت نشأة طبيعية (كما ذهب إلى ذلك المستشرق جيز (Giese)
بعد دراسته للشعر الجاهلي) لسبب من الأسباب التي سنأت على ذكرها فيما بعد .

(١) ابن الأنباري : الأضداد ، ص ٢٦٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٤

ولا يستغرب في لغة من اللغات أن نجد قليلا من الألفاظ التي تقبل معنى التضاد ، ولكن ليس من المقبول عندنا أن يذهب علماء اللغوية إلى مثل ما ذهبوا إليه من جمع المئين منها .

٤ - الأصل الطبيعي للأضداد ونشأتها

آراء علماء العرب وآراء المستشرقين

كيف نشأت الأضداد ؟ وما الأسباب التي أدت إليها ؟

لقد حاول بعض علماء العرب تفسير أصل هذه الظاهرة اللغوية ، فاختلّفوا فيها إلى جملة مذاهب :

فمنهم ابن فارس الذي يرى أن أصل الأضداد كأصل الألفاظ الأخرى ، وضعها العرب بالوضع الأول للدلالة على المعنيين المتضادين . قال السيوطي : قال ابن فارس في فقه اللغة : من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد ، نحو الجون للأسود ، والجون للأبيض .

ومنهم من يرى أن ألفاظ الأضداد لم يضعها العرب للعاني المتضادة بالوضع الأول ، وإنما استعملتها بعض القبائل في معنى من معانيها ، واستعملتها قبائل أخرى في المعنى المضاد له ، ثم امتزجت اللهجات ، فظهرت الأضداد في اللغة (٢) .

وذكر أبو علي الفارسي أن "الاستعارة" كان لها شأن في نشأة الأضداد . روى عنه ابن سيده أنه قال : "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ، ولكنه من لغات تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل لمعنى ، ثم تستعار لشيء ، فتكثر وتغلب وتصير بمنزلة الأصل" (٣) .

(١) السيوطي : المزهج ١ ، ص ٢٢٨ ، س ٩

(٢) ابن الأنباري : الأضداد ، ص ٧ ، والسيوطي : المزهج ١ ، ص ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٣٤ ؛ وانظر كذلك ابن سيده .

(٣) ابن سيده ، المخصص ج ١٣ ص ٢٥٩

. وذهب ابن درستويه — عند ما أراد أن يعتذر للقليل النادر من ألفاظ الأضداد — إلى أن الحذف والاختصار قد يقعان في لفظ من الألفاظ ، حتى يشبه لفظا آخر ، فيتأول فيه التضاد لذلك .

وقد حاول المرحوم الشيخ محمد الحضري بك أن يعلل نشأة الأضداد ، ومن أهم ما ذكره من الأسباب في ذلك قوله :

١ — أن يكون بين المعنيين ، معنى يجمعهما ، فتصالح الكلمة لكل منهما ، لذلك المعنى الجامع ، وهذا ما يسمونه الاشتراك المعنوي ، وقد يغفل الناس عن ذلك المعنى الجامع ، فيظنون الكلمة من قبيل المشترك اللفظي ، ومثال ذلك : القرء ، فإنه في لغة العرب الوقت . المعتاد ، فيقولون للحمى قرء : أى دور معتاد . تكون فيه ، وللثريا قرء : أى وقت معتاد تمطر فيه ، وللرأة قرء : أى وقت تحيض فيه ، ووقت تطهر فيه (١) .

٢ — أن يضع الواضع الكلمة لمسمى ، وعند الإشارة إليه يكون مع المسمى غيره ، فيتلقاها عنه السامع من غير أن يتبين حقيقة ما وضعت له الكلمة ، فتستعمل في الشيء ، وفيما كان معه ، وفيهما جميعا ، وربما ينفصلان بعد . وقد يكونان ضدين كما في نحو جون ، فإنه وضع في الأول للسحاب ، وفيه الأبيض والأسود ، حتى إذا كان أبيض صرفا أو أسود صرفا فهو "جون" (٢) .

تلك مذاهب علماء العرب في أصل الأضداد ونشأتها . ونحن عندما ننظر فيها على الترتيب نظرة الفاحص المدقق نجد أن بعضها مما يسهل رده ، كما أننا نجد الاقتصار على مذهب واحد — من بعضها الآخر الذى نسلم به — في تفسير أصل الأضداد كلها : أمر تبعد احتماله .

(١) الحضري في الأصول ص ١٧٤

(٢) الحضري في الأصول ، ص ١٧٤ — ١٧٥

فتحن نرد مذهب ابن فارس في قوله : إن من طبيعة العرب أن يطلقوا لفظا واحدا على المعنيين المتضادين ؛ لأن الأصل أن كل لفظ إنما يعبر عن معنى بعينه ، ولا يجوز أن نأخذ بمذهب ابن فارس إلا إذا أخذنا بمذهب بعض علماء الاجتماع الذين يذهبون إلى أن الشعوب في أول نشأتها تبدو كأنها في دور طفولة ، فكما أن الطفل قد يعبر بحرف واحد عن عدة معان ، فكذلك الأمم في طور سذاجتها ، ولكننا لا نذهب هذا المذهب .

أما المذهب الثاني الذي يرد الأضداد إلى لغات مختلفة ، فمذهب تؤيده الشواهد الكثيرة . ” قال أبو عبيدة في باب الأضداد من كتاب الغريب المصنف : سمعت أبا زيد بن أوس الأنصاري يقول ... السدفة (في لغة تميم) : الظلمة ، والبسدة (في لغة قيس) : الضوء ... وقال : لمقت الشيء ألفه لمقا . إذا كتبتة (في لغة بني عقيل) وسائر قيس يقولون : ” لمقتة : محوته “ (١) .

و ” قال الأزدي ... نخرج رجل من بني كلاب أو من سائر بني عامر بن صعصعة إلى ذى جدن ، فاطلع إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك اختبره ، فقال له : ثب : أى اقعده ، فقال : ليعلم الملك أنى سامع مطيع ، ثم وثب من السطح . قال الملك . ماشأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ، إن الوثب في كلام نزار : الطفر ، فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم “ (٢) .

وقد نجد في لغتين من أصل واحد ما يكون سببا للاختلاف الذي قد يتضمن من بعض الوجوه نوعا من التضاد ، مثل ” لحم “ فتطلق بالعبرية على الخبز من مادة نباتية ، وفي العربية على مادة حيوانية . وتأويل ذلك أن غذاء القبائل الأولى : قبائل العبرانيين (وهم من أهل الزراعة) غلب عليه النبات ، على حين غاب الحيوان في غذاء العرب ، وهم أهل بادية رحل ، ورعاة أنعام .

(١) السيوطي في المزهج ١ ص ٢٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٤

ونقبل كذلك مذهب أبي علي الفارسي الذي يرد الأضداد في نشأتها إلى "الاستعارة" ؛ لأن الاستعارة قد اعتمدت عليها كل اللغات في تطورها ونمو ألفاظها ومعانيها : علمية وغير علمية . فكثيرا ما يستعار لفظ — كان يدل على معنى — لمعنى آخر ، وقد يكون هذا المعنى الآخر يخالف أو يضاد ، وشواهد الاستعارة كثيرة في مختلف اللغات ، فلا حاجة بنا إلى ذكرها .

ونرجح كذلك رأى ابن درستوريه ، فكثيرا ما يكون الحذف والاختصار والقلب والنحت سببا في إيجاد بعض ألفاظ من العسير أن نوفق إلى أصلها ، وقد يكون من هذه الألفاظ بعض الأضداد .

ومن حاول تعليل نشأة الأضداد من المستشرقين : العلامة جيز (Giese) فذهب إلى أنها قد تعلق بأمر أهمها :

(١) أن يكون أحد المعنيين نتيجة الآخر ، كما إذا استعمل "خفى" البرق بمعنى ظهر لحظة ، وبمعنى استتر . فالبرق حين يظهر يخفى ، وحين يخفى يظهر . ومثل "ناء" ومعناها ينهض بالحمل بمشقة ، ويحمل الحمل

(٢) وأن يرجع أحد المعنيين لمعنى ثالث في لغة نسبية ، كلفظ "جلل" للشئ العظيم ، والشئ الصغير الهين ، قال امرؤ القيس :

أرقت لبرق بليل أهل يضيء سناه بأعلى الجبل

بقتل بنى أسدر بهم ألا كل شئ سواه (جلل)

(جلل) أى هين يسير . ويرجع المعنيان إلى المعنى الأصلي للفعل (جلل) في اللغة العبرية ، وهو بمعنى دحج : ولا يخفى أن الشئ المدحرج قد يكون ثقيلًا عظيمًا ، كحجر من الأحجار ، أو خفيفًا صغيرًا ، كالغبار الذي تثيره الريح .

(٣) ويؤول "جيز" الأضداد كذلك بعدم قابلية التأثيرات والانفعالات للضبط المحدود ، فقد تؤثر الرائحة في النفوس تأثيرًا مختلفًا لا يبعد أن يشعر هذا الخلاف

بالتضاد أحيانا ، كما لو قيل ” ذفر “ للرائحة الطيبة ، والرائحة المنتنة ، وكما لو قيل ” راع “ وكان هذا الانفعال الذى عبر عنه بهذا اللفظ يشعر باحترام يمت الى الفزع والخوف .

(٤) وقد تتداخل الأحداث ، فما كان آخراً لأمر قد يكون أولاً لغيره ، وما يكون أولاً لأمر قد يكون آخراً لغيره ، مثال ذلك : ” سرر “ الشهر : أوائله ، أو أواخره ، والأصل فى السرار : ما يصل بين الشهر السابق والشهر اللاحق . و ” السدفة “ حالة بين النور والظلمة ، فقد تقال للظلمة ، وقد تقال للنور ، وقد تحد ما بينهما ، ومن ثم يحدث التضاد ، وتختلف القبائل فى تحديد معنى هذا اللفظ .

(٥) التباس نسبة فعل من الأفعال إلى فاعله أو قائله ، مثل باع واشترى فعناهما فى الأصل واحد ، وهو المبادلة المجردة ، وقد كان البيع والشراء فيما قبل بتبادل الأشياء ، فالبايع شار ، والشارى بائع ، وكلاهما بائع وشار ، لتلازم الأمرين فى التبادل .

وانى أضيف إلى ذلك أمثلة مما يستخدم فى حياتنا اليومية قد تزيد وضوحا على ما قيل فى الأضداد ، فقد نستخدم لفظا واحدا لشيء يؤدي معنيين متضادين فنقول صعدنا ” بالمصعد “ لننزل على الآلة المعروفة نصعد بها إلى طبقات الدور ، ونقول هبطنا بالمصعد ، فهو إذا آلة تفيد الهبوط .

ومثال آخر يجرى فى لغتنا الحالية بالنسبة لفتح القناطر وإقفالها ، فيقال ” فتحت القنطرة “ فيفهم أنها أقيمت فى وجه المارة ، وفتحت للراكب التى تجتاز ناحية من الماء إلى ناحية أخرى . وحين يقال ” أقيمت القنطرة “ قد يفهم أنها فتحت لمن يجتازها من الناس ، وأقيمت بالنسبة للسفن ، أو عكس ذلك . وهذا مثال فى اللبس قد يتأول به حدوث الأضداد .

فاذا أضفنا أيضا ما يستخدمه الذوق فى التفاؤل كقولهم ” فلان فى عافية “ ويقصد بذلك أنه مريض ، وكقولهم ” المفازة “ : للكان الذى تغلب فيه الهلكة ،

وقولنا "خذ الملاآن" تعبيرا عن الإنباء الفارغ ، بعدد عما في الفارغ من لفظة
ياهاها الظرف عند بعض الناس ، وكذلك ما نقوله في التهمك ، وهو نزعة طبيعية في
النفس ، كما يطلق لفظ "العاقل" على الأحق ، فقد نجد من هذه المجموعة ما يعلل
لنا وجود ألفاظ الأضداد في لغة من اللغات. وجودا تدعو إليه طبيعة الأشياء .

فيمثل ما تقدم من القواعد يعلل وجود القليل من الألفاظ ، ونعتبره طبيعيا
للسبب التي دعت إلى ظهوره في اللغة .

و يصبح ألا ننسى كذلك بعض القوانين النفسية في تداعي المعاني ، وبخاصة
قانون التضاد ، حين تمثل صورة ذهنية مضادة لصورة ذهنية أخرى ، عند ذكر
لفظ معبر عن الصورة الأولى . فإذا قدرنا هذه القوانين ، وقدرنا كذلك بداوة
الشعوب في نشأتها ، وقلة محصولها ، وعدم وفرة الحروف عندها في بدايات
النشأة الاجتماعية ، فقد نجد في قوانين المعاني ما قد يعلل نشأة بعض الأضداد .

وتكرر القول بأن القواعد التي ذكرناها في تعليل الأضداد ، لا تصلح إلا لتأويل
قليل من الألفاظ لا محيص من الاعتراف بالتضاد فيه . فأما ما عداه فقد اعتبر من
الأضداد بكثير من التعسف والتمحل .

هـ — مصير الأضداد

لقد تنبه علماء الفقه إلى باب المشترك وأهميته في أحكامهم الشرعية. وعندهم
أن التشريع هو "العمل بما يدل عليه اللفظ" . والمشارك لا يدل على أحد معنيه
بعينه ما لم يكن مصحوبا بقرينة تبينه ، فإذا جاء غير مبين مع أن المراد به أحد
معانيه ، كان مجالا بالضرورة . إذ يستحيل العمل بمقتضاه ، لعدم العلم به (١) .

(١) الخضرى . الأصول ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .

فكان وقوع المشترك في لسان الشارع يستوجب القرينة ، التي تفيد معنى من المعاني ، أو بعبارة أخرى : لما كان الشارع يحرص على الإبانة ، فهو لا يحرص على المشترك إلا ومعه ما يبينه ، أو بعبارة أخرى لا يحرص على وقوع المشترك في أحكامه ما دام هذا المشترك يؤدي إلى الإبهام ، وما دام غير المشترك يؤدي إلى الإبانة .

ولقد منع جمهور الأصوليين عموم المشترك : أي " أن يطلق ويراد منه جميع معانيه ، وهذا منعه جمهور الأصوليين ، وأجازه فريق منهم ، واختار آخرون جوازه في النفي دون الإثبات ، وآخرون جوازه فيما عدا المفرد منه . والمجوزون اختلفوا فيه إذا استعمل في جميع معانيه : أحقيقة أم مجاز (١) ؟

فما تقدم نستخلص أنه لا يحد وقوع المشترك إلا مع الإبانة ، فإذا كان الأمر كذلك ، كان المعقول في ألفاظ الأضداد ألا نحرص على استعمالها ، فصيرها إذاً — على قلتها — أن نخلص منها باتباع ما يأتي :

١ — يجب أن يبحث بدقة عن كل الكلمات التي قيل فيها بالتضاد .

٢ — الكلمات المتضادة تضادا حقيقيا يجب أن تخصص كل كلمة منها بمعنى ، وهو الذي كثر استعمالها فيه ، مثل التلعة للكان المرتفع ليس غير . وكالجنون فإن استعماله في الأسود غالب . ويقال في معنى السدفة : هي ما بين النور والظلمة (كما جاء في ابن سيده) ولا يقال : السدفة للنور والظلمة .

٣ — أما الكلمات التي جرى التعسف في عدها من الأضداد ، فيجب على اللغويين أن يحدوها ، ويميزوا ما بينها من فروق ، وأن يرجعوا كل لفظ منها إلى معناه الأصلي في اللغة ما

(١) الخضرى . الأصول ، ص ١٧٦